الاقتصاديات العربية والتشريع

مجلة اسبوعية تبحث

في الشؤون التجارية والمالية والصناعية والزراعية التي تهم الاقطار العربية

تصدرها

شركة المطبوعات العربية المحدودة

يشترك في تحريرها وموآزرتها نخبة من مفكري الاقطار العربية

رؤساء التحرير : فؤاد صالح سابا بكلوريوس تجارة وعضو في جمعية المحاسبين وفي الجمعية الاقتصادية الملكية. (المحرر المسؤول)

عادل جبر ، اقتصادي

المدير : توفيق فرح

مكتب الادارة : بناية جمعية التوراة . القدس . فلسطين

صندوق البريد ٢٦٨ — تلفون ٢٩٥

الاشتراك السنوي : ليرة فلسطينية في فلسطين وشرقي الاردن. و ليرة ومئتا مل (٢٤ شلنا) في باقي الاقطار

في فلسطين وشرقي الاردن	في القطر المصري والسودان	في العراق	في سوريا ولبنان
القدس . بناية كونوت. شارع يافا	القاهرة ٥٥ شارع ابراهيم باشا	بغداد. شارع النهر. خان الخضيري	بيروت . السادة اشقر وقربان
ص . ب ٢٦٨ تلفون ٢٩٥	ص . ب ٢٦١ تلفون ٥٢٢٦٢	ص . ب ١١٢ تلفون ٧٩٧	شارع الوسطة ص . ب ٩٢٩

السنة الثانية — العدد ٢١ — الاربعاء في ٢٣ كانون الاول ١٩٣٦ و ٩ شوال ١٣٥٥

ملاحظات وخواطر

سوق الاثمار الحمضية :

على الرغم من تثاقل الاسعار في اسواق انكلترا في سيرها البطيء ، لا يزال العارفون يقدرون قرب ارتفاعها للاسباب التي نشرناها في العدد الماضي من هذه الصحيفة. فقد قلنا ان المحصول الحالي قد لا يزيد عن محصول السنة السابقة الا قليلاً ونزيد اليوم على ما شرحناه بالامس ان الخسائر التي حلت وستحل بمحصول البرتقال في اسبانيا عظيم جداً من جراء الفتنة الاهلية التي كادت تأتي على الاخضر واليابس.

اضف الى ذلك الضربات المتوالية التي اصابت الاشجار المثمرة في مرسية بسبب الصقيع الذي اتلف اكثرها في اواخر فصل الشتاء المنصرم ، حتى لم يعد يرجى ان تنتج تلك الاشجار شيئاً واكثرها حمضية . وقد قدرت الاضرار يومئذ بنحو ستة ملايين بسيطة (فرنك اسباني) .

لهذا نعود فننصح التجار والشاحنين الى تنكب سبيل الفوضى التي ركبوها في بدء الموسم ، والتوقف عن التهافت على الشحن بدون ترو ، لا سيما وقد أتت الاعاصير الاخيرة على نحو نصف مليون من الصناديق جعلتها غير صالحة للتصدير.

سفسطات :

يدعي زعماء الصهيونية ان البلاد ترتع في بحبوحة من العيش والرخاء لا مثيل لها في العالم فاذا قيل لهم هاتوا برهانكم معززاً بالارقام والبينات التجأوا الى المراوغة والتسويف ! واذا قيل لهم ان البلاد اكتظت بسكانها وان موارد الرزق ضاقت باهلها قالوا ان نسبة السكان الى الارض لا تعني شيئاً «وان قوة الاستيعاب ان جاز تحديدها في مدة معينة من الزمن فانه لا يجوز تحديدها على الاطلاق» ذاهبين الى ان المشاريع

الانشائية تولد غيرها من المشاريع على مدى الزمن !

ومن اظرف ما ورد على لسان مدير بنك انكلوفلسطين امام اللجنة الملكية ان انشاء مدينة تل ابيب سيلد تل ابيب اخرى ! فاذا طولب بالبرهان قال « انها نبوءة ! ! ».

ويسأله سائل عن السبب الذي لاجله أغلق معمل الاسنان الصناعية محله في تل ابيب وانتقل الى قبرص فيقول: ان المعمل لم يغلق ابوابه ولكنه نقل الى قبرص ليستفيد من الامتياز الممنوح للمستعمرات البريطانية باعفائها من بعض الرسوم الجمركية :

ويجيب طولكفسكي على سؤال وجه اليه: انه لا يخاف على مستقبل تجارة الاثمار الحمضية ولو بلغت كمية ماسيعرض على العالم منها ٧٥،٠٠٠،٠٠٠ صندوق في السنوات العشر القادمة بدلا من ٤٥،٠٠٠،٠٠٠ تستهلك سنوياً الان لان نسبة ما يأكله الشخص من البرتقال في الوقت الحاضر هي ٦،٦ حبات فلم لا يأكل منها ١٢ حبة او اكثر ؟

ولعله نسي او تناسى ما اعلنه الدكتور وازمن في العام الماضي من ان الاقبال على اكل البرتقال امر عرضي وليس ما يمنع ان يحدث رد فعل فيقلع البشر عن هذه العادة !

ولكن ما رأيه هو وجماعته في ان اسعار الاثمار الحمضية الفلسطينية في الاسواق العالمية تتدنى سنة عن سنة بينما نرى نفقات انتاجها تتزايد وكميات محصولها تتضاعف بسرعة مدهشة ؟

ولسنا نظن انه يطالبنا بالبرهان فان الارقام محفوظة فليراجعها اذا شاء ! ولعله بها خير عليم .

اما افلاس كثير من المشاريع الصناعية التي قام بها الصهيونيون وكساد منتجاتهم حتى في اسواق فلسطين نفسها كما ذكرناه في اعداد « الاقتصاديات العربية » سابقاً فلم يرد ذكره على لسان احد ممن تبرع بالكلام امام اللجنة الملكية حتى الان .

صوت ابنائنا في المهجر :

هبت الجاليات العربية في جميع الاقطار الاجنبية لنصرة فلسطين واهلها ومساعدة منكوبيها في محنتها الحاضرة. ويسرنا ان نثبت هنا اهتمام بعضها بالمشاريع الاقتصادية كما فعلت (عصبة الجامعة العربية) في نيويورك اذ بعثت للجنة العليا في القدس كتاباً اقترحت فيه ما يأتي :

١ — انشاء وتنظيم جمعيات تعاونية زراعية .

٢ — تأليف شركات صناعية كبرى ومرافق اقتصادية مجدية .

٣ — تشجيع كل قطر عربي للتخصص في انتاج النوع الانسب والاوفر من المصنوعات .

السعي لتنظيم التعريفة الجمركية لتكون في صالح الصانعين من العرب .

٥ — اقامة معارض سنوية دورية في البلاد العربية .

٦ — تأليف شركة مالية استثمارية كبرى تقدم ما يلزم من الاموال للمشاريع الاقتصادية المفيدة ،تسترجعها باقساط سنوية وفائدة معتدلة .

ويسرنا من ابنائنا واخواننا في المهجر ان يعنوا بالمسائل الاقتصادية ويقدموا المقترحات المفيدة كما اننا نرجو ان يساهموا بما يستطيعون في المشاريع التي ظهرت او التي هي تحت التأسيس . وهمتهم عالية .

الاصلاح الشعبي في العراق :

يرى القارىء في غير هذا المكان نصا تاما لمنهاج جمعية الاصلاح الشعبي العراقية نشرته اكثر الصحف العربية وقد جاء فيه ان غاية هذه الجمعية « السعي للقيام باصلاح سياسي اجتماعي اقتصادي يعود نفعه على افراد الشعب عامة ويحقق التقدم ويقضي على الاستغلال » .ونحن اذ نعرض لهذا المنهاج نود ان ننوه بما جاء فيه من الاغراض النبيلة التي يرمي اليها في سياسة البلاد ، والاصلاحات التي ينشدها في الامور الاقتصادية والاجتماعية . واهم هذه الاغراض والاصلاحات نجملها فيما يلي :

١ — توثيق اواصر الود مع الاقطار العربية والشرقية.

٢ — حماية الحريات الديموقراطية .

٣ — نشر الثقافة والتهذيب بين ابناء الشعب كافة بصورة عامة .

٤ — السعي لرفاه الشعب بجعل مستوى الحياة يكفل لكل فرد الحصول على حاجته الضرورية والمعنوية .

٥ — انشاء بنك للدولة يسيطر على مالية البلاد .

٦ — انقاذ الناس من ارهاق المرابين بسن قوانين تكفل حماية المديونين .

٧ — فرض ضريبة متزايدة حسب تفاوت الدخل والارث .

٨ — احياء الاراضي الموات وتوزيعها على الفلاحين ، وتأليف جمعيات التعاون بينهم .

٩ — الغاء القوانين الزراعية الجائرة .

١٠ — انشاء القرى العصرية وردم المستنقعات .

١١ — تخفيض الرواتب الضخمة وانصاف صغار الموظفين والمستخدمين .

١٢ — جعل التعليم الابتدائي اجبارياً ومكافحة الامية ، وتنمية الروح الرياضية .

١٣ — تعميم المؤسسات الصحية في جميع الانحاء .

١٤ — تنظيم المدن ، وانشاء الحدائق العامة .

١٥ — محاربة المسكرات .

١٦ — سن قوانين لحماية العمال ، وتحديد وقت العمل بثماني ساعات يومياً ، وتشجيع نقابات العمال ، وتعيين حد ادنى لاجورهم .

١٧ — تنظيم الاحوال الشخصية وتحرير المرأة مع المحافظة على نظام الاسرة .

هذه هي الاغراض النبيلة التي وضعها جمعية الاصلاح الشعبي نصب اعينها وكلها تشف عن روح فتية تنشد الرقي وتسعى اليه بخطى واسعة . واذا علمنا ان الحكومة العراقية الجديدة ادخلت في برنامجها اكثر هذه النقاط وان وزيرين كريمين ، هما وزير الاقتصاد ووزير المعارف،اشتركا في تأليف هذه الجمعية ووضع منهاجها ، فاننا نتفاءل خيراً بما سينجم عن هذا المنهاج من خير اذا نفذ بالحكمة والتروي ، على الرغم من العقبات التي قد تقوم دون ذلك .

هجرة الحورانيين :

اكثر اليهود وزعماؤهم من الكلام عن هجرة الحورانيين الى فلسطين وبالغوا في تأثير هذه الهجرة على اقتصاديات البلاد . ولقد ذهبوا في التهويل كل مذهب فزعموا ان عدد هؤلاء المهاجرين يبلغ عشرة الاف سنوياً ، وانهم يزاحمون

العمال في موارد رزقهم ، ويؤذون السكان بما يحملون من امراض جسمانية واخلاقية ... وبلغت بهم الوقاحة الى مطالبة الحكومة بسد باب الهجرة دونهم لان هذا الحق منحصر فيهم وفي شذاذ الافاق منهم ! ونحن على يقين من ان الصهيونيين ارادوا بهذه الحملة الكاذبة ان يبرروا هجرتهم غير المشروعة التي اغرقت البلاد بمخازيها علاوة على الهجرة المشروعة بزعمهم .

اما الحورانيون فهم ، فضلا عن كونهم اخواننا ، احق بالهجرة الى هذه البلاد من غيرهم من سائر الناس . وحقهم هذا قديم جداً لا ينكره الا مكابر في المحسوس . وفوق ذلك فانهم لا يرتادون البلاد ليتوطنوا فيها بل يزورونها إلماماً في موسم معين من السنة فيساعدون اخوانهم حين يشتد الطلب على الايدي العاملة ثم يتركون البلاد دون ان يحملوها خسارة ما .

والمغالطة في تجسيم عددهم امر مقصود لا يخفى على احد . اذ كل منا يعلم انهم لا يبلغون بضع مئات وانهم في سني الخير والخصب قلما يتحملون عناء الاسفار والترحل .

اما سلامة اجسامهم واخلاقهم من العلل والنقائص فامر تضرب به الامثال . فاذا اردنا ان نبحث عن فساد الاخلاق مثل اللصوصية ، وتزييف النقود ، والفحش وغير ذلك رأيناه في غير هؤلاء الناس الساذجي المعيشة ، الطيبي الاعراق ، الذين يؤمون البلاد خفافاً ، ويفارقونها خفافاً ولو رجوناهم البقاء بيننا لما رضوا ، مؤثرين شظف العيش مع الشمم والاباء على زخرف الحياة مع الذل والمسكنة .

مرفأ تل ابيب

يريد اليهود ان يبرروا موقفهم ومساعيهم في انشاء مرفأ تل ابيب فيدعون انه ضرورة ملحة بسبب ما تخسره بخسارة البرتقال لعدم تسهيل شحنه . وقد قدروا هذه الخسارة ، ولا ندري على اي حساب بنحو ٢٠٠،٠٠٠ جنيه سنوياً ! ولكنهم وهم يشتكون من الحكومة وتقصيرها لم يذكروا ان الغرض الاول من انشاء هذا المرفأ ، هو انتقامهم من بحارة يافا البواسل الذين لم يحجموا عن مشاركة الامة في مقاطعتها الرائعة . كما انهم لم يذكروا ما يرمون اليه من اقتسام مورد رزق هؤلاء البحارة العرب ، بايجاد عمل لعمالهم العاطلين .

وهم مع كل هذا لا يخجلون من القول امام اللجنة الملكية ان اقتصاديات اليهود والعرب في فلسطين متشابكة شاء العرب ام ابوا ! ولو انصفوا لقالوا ان اقتصاديات اليهود لا تقوم الا على اكتاف العرب وسواعدهم وموارد عيشهم وهم ، كما ذكرنا من قبل ، الكثرة الساحقة المستنفدين ، يقع عليهم غرم الضرائب والرسوم والتكاليف ، ويستأثر غيرهم بالارباح والغنم !

الثروة الطبيعية في سوريا

لحضرة الاستاذ السيد حسني صواف

لا يمكن في الوقت الحاضر تقدير ثروة سوريا المعدنيــــة تقديراً مضبوطاً وذلك لانها لم تدرس درساً علمياً مدققاً الا في حالات قلائل وفي القليل من هذه الحالات تجاوزت العناية والبحث والدرس درجاتها الاولى . كانت الحكومة التركية قبل الحرب الكبرى قد منحت عدة رخص للبحث والتنقيب عن المعادن في اماكن معينة ولكن ذلك لم يات بنتيجة تستحق الذكر . وأما بعد الحرب الكبرى فقد نظمت المفوضية الفرنسية العليا ادارة خاصة تولت أمر اعطاء الرخص للتنقيب عن المعادن فاصدرت عدداً كبيراً ولكن ظهر في كثير من الحالات ان النتائج لم تكن مرضية اذ ان المعادن المكتشفة كانت اما قليلة جداً لا تفي بتكبد النفقات لاستخراجها أو انها من النوع الدنيء الذي يصعب استخراجه ويكلف نفقات باهظة .

واليك بعض ما ينتجه جوف الارض في سوريا :

ا — مواد البناء :

ان سوريا غنية بمقاطعها الحجرية التي تحتوي على انواع جديدة من الحجارة الصالحة للبناء غير ان هذه الحجارة تستخدم فقط في الاماكن التي تستخرج منها أو القريبة جداً من المقاطع وذلك لصعوبة النقل وما يقتضيه من النفقات .

وهنالك ايضاً في اماكن عديدة طبقة من الحجارة الكلسية الصالحة لصنع السمنت أو الملاط (ترابة افرنجية) والكلس وقد أنشيء في شكا قرب طرابلس معمل للسمنت وأنشيء حديثاً معمل آخر في دمر قرب دمشق . والاماكن الغنية أيضاً بالحجارة الكلسية تقع قرب ابي كمال والشويفات وجبيل وبتاتر .

ب — الملح :

ليس في سوريا ملح حجري ولكن هنالك ثلاث سباخ كبرى يستخرج منها اكثر الملح في سوريا اهمها سبخة جبول وهي تقع على مسافة ٣٥ كيلو متراً الى شرقي حلب ملحها من النوع الجيد ويمكن ان يستخرج منها نحو ٣٠،٠٠٠ طن متري سنويا اذا استخدمت الطرق الحديثة الفنية . واما ما يستخرج منها سنويا في الوقت الحاضر فيقرب من ١٠،٠٠٠ طن فقط . والثانية سبخة جيرود وهي واقعة شرقي دمشق . والثالثة سبخة تدمر وهي واقعة على مسافة خمسة كيلومترات شرقي مدينة تدمر . وهاتان الاخيرتان مستثمرتان جزئياً وذلك لعدم وجود طرق فعالة للاستخراج ولصعوبة النقل وكثرة ما يقتضيه من النفقات . وهنالك أيضاً بوارا الواقعة الى شرقي دير الزور فانها غنية بالملح الجيد غير ان عدم وجود وسائل النقل يجعل استثمارها يقتضي نفقات باهظة وفوق ذلك يمكن استخراج الملح من بعض الاماكن على شاطيء البحر فاذا احسنت سوريا استثمار هذه الموارد يمكنها ان تستخرج من ارضها كميات كافية من الملح للاستهلاك في الاسواق الداخلية وللاصدار الى الاسواق الخارجية .

ج — المعادن القابلة الاحتراق :

من المعروف ان لبنان يحتوي في ارضه على مساحات واسعة من الفحم الحجري الاسمر (لغنيت) ولكنه من النوع الدون لانه غالباً يحتوي على كثير من الكبريت وعدا ذلك ان طبقاته رقيقة وفي اثناء الحرب الكونية العظمى استخرجت السلطة التركية كميات من هذا الفحم واستخدمته لعدم وجود غيره من الوقود .

يوجد الحمر في الاماكن التي حول حاصبيا بينما الحجر الكلسي الحمري يكثر في جهات مخارين في الجنوب وفي دمر قرب دمشق وكلا هذين اي الحمر والحجر الكلسي الحمري يوجدان بكميات صغيرة في اماكن اخرى في البلاد .

وقد اكتشفت في بلاد العلويين طبقات غنية من الاسفلت تستثمرها الآن شركة الاسفلت والبترول في اللاذقية وكذلك ظهرت طبقات من الاسفلت الجيد في جهات دير الزور حيث اسفرت الاختبارات التي قامت بها بلدية تلك المدينة عن نتائج مرضية وانه بالامكان استخراج كميات وافرة كافية لسد الحاجة المحلية والاصدار الى الخارج ويذهب البعض الى وجود قليل من البترول في دير الزور واللاذقية ولكن لم يتاكد شيء من ذلك بعد .

د – المعادن الاخري :

ان سوريا ليست غنية بالمعادن وما فيها يحسب على وجه العموم من النوع الدون واستخراجه صعب يتطلب نفقات باهظة بسبب قلة الوقود وعدم سهولة النقل الامرين اللذين يجعلان استثمار هذه المعادن حتى الغنية منها يعود بارباح قليلة جداً لا تبرر نفقات استخراجها .

في الماضي كان في لبنان مناجم لاستخراج الحديد ولا يزال هناك الى الآن طبقات صغيرة منه في نواحي زحله وراشيا واشمش وبيت شباب وميروبا وكلها فقيرة لا تستحق الاستثمار . وبين المعادن الموجودة في سوريا معدن الكروم والجبس والمنغنيز والذهب .

فالكروم كانوا يستوردونه من اسكندرونه . والذهب لايزال يوجد بكميات صغيرة جداً في مسيل نهر قرب انطاكية . وكذلك يوجد النحاس بكميات صغيرة جدا في عدة اماكن في جهات امانوس حيث يوجد فلز المنغنيز الجيد النوع غير انه لا يعرف اتساع طبقاته هناك . كانوا في السنوات الاخيرة يستخرجون الرصاص من مناجم قرب حاصبيا ولكن يقال انه لم يبق شيء هناك من طبقات هذا المعدن ويمكننا ان نقول على وجه العموم ان الامل الوحيد بوجود معادن في سوريا هو في الصخور النارية والصخور المتحولة في الجبال الشمالية في البلاد .

ويجب ان نذكر أيضاً في هذه المناسبة الينابيع الحارة والمعدنية الموجودة في داخلية البلاد فاكثرها كبريتي وبعضها يحتوي على كميات من المنغنيزيوم واهمها الينابيع الموجودة في تل أبي رباح والحمة والدمير وكلها سهلة الاستثمار .

صيد الاسماك

اذا اتخذنا موارد صيد الاسماك في سوريا في المياه الملحة أو العذبة واعتبرنا حالتها الحاضرة مقياساً لها لا بد من تقديرها بانها قليلة جداً اذ ان محاصيلها ضئيلة لا تستحق الذكر والطرق المستعملة في صيد الاسماك اولية بسيطة الا في بعض الحالات حيث جرب البعض ان يستعملوا طرقا حديثة في الصيد .

وقد قام المستر كروفل بدرس الشواطيء السورية اللبنانية والانهار والبحيرات في البلاد درساً يستدل منه انها تحتوي على انواع من الاسماك تدر الارباح اذا اتقن استثمارها .

والاماكن المناسبة بنوع خاص لصيد الاسماك في المياه العميقة هي خليج اسكندرونه والشواطيء الى الشمال من طرابلس ثم يتلوها في الاهمية خليجا جونيه والقديس جرجس . وقعر البحر في هذه المناطق الثلاث الاخيرة يمكن من استعمال السفن الحديثة الصغيرة

لجر الشباك الا في اماكن قليلة صخرية . واما خليج اسكندرونة فانه بفضل حجمه وحالة قعره مناسب لاستعمال سفن كبيرة فضلا عن الصغيرة في صيد الاسماك .

واما الاقسام الاخرى في الشواطيء فانها صخرية غير مناسبة للصيد في المياه العميقة غير ان مياهها السطحية تحتوي على انواع عديدة من السمك الصالح للاكل و يمكن صيدها بواسطة شباك صغيرة خفيفة أو ما شاكل وهذه الطرق تأتي في الاماكن الصخرية بنتائج معادلة لنتائج الصيد بواسطة السفن .

وهناك اماكن للصيد في المياه العذبة اهمها من حيث نوع اسما كها والكمية المصطادة منها بحيرات حسن وانطاكية ونهر العاصي والفرات غير ان الصيد في هذا الاخير محفوف ببعض الصعوبات بسبب التيارات التي تبلغ من السرعة درجة عالية في بعض الاماكن ولان مجرى النهر رملي وقليل الغور في اماكن اخرى خاصة في فصل الصيف .

لا يمكن الوقوف على احصاءات كاملة تبين لنا مقادير الاسماك المصطادة سنويا ولكن الارقام المتفرقة تشير الى ان هناك زيادة تذكر في موارد الصيد في السنوات الاخيرة وهذا ظاهر في زيادة المعروض من الاسماك في الاسواق المحلية . وتعزى هذه الزيادة الى استعمال الطرق الحديثة ولا سيما سفن الصيد . ويعتقد المستر كروفل ان مهنة الصيد في سوريا سواء في البحار أو الانهار اذا اعتنى بها اعتناء متواصلا منظماً فانها تصبح كافية لا لسد حاجة الاهلين في الاسواق الداخلية فقط بل يمكن ان تأتي بمحاصيل كبيرة تحفظ بطرق علمية فنية في علب أو صناديق تصدر الى الاسواق الخارجية .

وهناك استخراج الاسفنج ايضاً فانه مورد يستفيد منه الشعب قليلا هنا وهناك . ومع ان الشواطيء السورية كلها تحتوي على انواع من الاسفنج متفاوتة في الجودة فان جزيرة ارواد هي اهم المراكز المستثمرة في استخراج هذا الحيوان المائي والكمية المستخرجة منه ضئيلة لان الطرق المتبعة بسيطة أولية وفضلا عن ذلك فان استخراجه دون مراعاة نموه وتكاثره والامراض التي تعتريه لمن العوامل التي تسبب انقراضه انقراضاً تدريجياً .

عن « النظام الاقتصادي في سوريا ولبنان »

العراق

بيان جمعية الاصلاح الشعبي

نشرت جمعية الاصلاح الشعبي في العراق المنهاج الآتي : —

«غاية جمعية الاصلاح الشعبي : السعي للقيام باصلاح سياسي اجتماعي اقتصادي يعود نفعه على افراد الشعب عامة ويحقق تقدم الشعب ويقضي على الاستغلال :

طرق تحقيق هذه الغاية :

١— السياسة الخارجية :

التقارب بين البلاد العربية وتقوية الصلات بين الهيئات الشعبية فيها وتوثيق اواصر الود مع جارات العراق والدول الاجنبية والتعامل معها على اساس المساواة .

٢— السياسة الداخلية :

ا— تعزيز الكيان الداخلي بتقوية الجيش وتعزيز سلاح الطيران وبث روح الجندية بين افراد الهيئات الشعبية واصلاح الشرطة ليكون مجموع هذه القوى قادراً على الدفاع عن البلاد ازاء أي اعتداء خارجي.

ب— فسح المجال لابداء الافكار الحرة ولكافة الحريات الديموقراطية التقدمية.

ج— نشر الثقافة والتهذيب بين ابناء الشعب كافة بصورة عامة

٣— السياسة الاقتصادية :

السعي لرفاه الشعب على اساس جعل مستوى الحياة يكفل لكل فرد الحصول على حاجاته الضرورية المادية والمعنوية كحد ادنى يضمن له مجال الحصول على الحاجات الكمالية بقدر ماتسمح به الثروة العامة وذلك :

ا— باحتكار وسائط النقل والمخابرات والمواصلات واسالة المياه والتنوير وقيام الحكومة بالمشاريع الصناعية اللازمة للبلاد وبكل ما يتعلق براحة الشعب ورفاهه .

ب— انشاء بنك الدولة للسيطرة على مالية البلاد بصورة فعلية

ج— حصر الاقراض الزراعي والعقاري والقروض الاخرى بالبنوك الحكومية لانقاذ الناس من ارهاق المرابين وسن قوانين تعاقب الذين يشتغلون بالفائض الفاحش .

د— فرض الضريبة المتزايدة على الدخل والارث لكي تستطيع الدولة القيام بالاصلاحات العامة .

ه— احياء الاراضي الموات وتوزيعها على الفلاحين لاستثمارها من قبلهم مباشرة وتطبيق مبدأ التعاون بينهم بتأليف الجمعيات.

و— انشاء القرى العصرية وردم المستنقعات وانقاذ الفلاحين.

ز— الغاء القوانين والقواعد الزراعية الجائرة وسن قوانين تكفل التقدم الزراعي وترفه الفلاح ،وتنقذه من المستغلين.

ح— تخفيض رواتب الموظفين الضخمة وانصاف صغار الموظفين والمستخدمين .

٤— التعليم :

جعل التعليم الابتدائي اجبارياً ومكافحة الامية بتأسيس معاهد التثقيف والتنوير والمكتبات العامة ودور السينما والتمثيل والموسيقي وتنمية الروح الرياضية بتأسيس فرق لهذه الغاية ومساعدة الفقراء على مواصلة تعليمهم والاهتمام بالمدارس الليلية وتكثيرها.

٥— الصحة :

ا— جعل الوقاية الصحية واجباً رئيسياً وجعل الطب الشافي الدرجة الثانية وتعميم المؤسسات الصحية في جميع الانحاء وتكثير الحدائق العامة وحدائق الاطفال .

ب — ضمان السكنى الصحية بواسطة الوسائل التالية :

أولا — تنظيم المدن على اساس صحي وانشاء دور صحية وتأجيرها باقساط للضباط والجنود والعمال وصغار الموظفين والمحتاجين.

ثانياً — محاربة المسكرات التي تؤثر في الصحة العامة،وتشجيع الزواج .

٦ — العمال :

سن قوانين تحمي العمال وتضمن حقوقهم وتقدمهم وتحدد ساعات العمل بما لا يزيد عن ثماني ساعات يومياً وتشجيع مؤسسات العمال ونقاباتهم وتحديد الحد الادنى لاجورهم .

٧ — في العلاقات الشخصية :

ا — وضع قوانين توافق المدنية الحديثة لتنظيم الاحوال الشخصية.

ب — السعي لتحرير المرأة مع الاحتفاظ بالنظام العائلي » .

العراق وتجارة اليابان

اخذت تجارة اليابان تزداد في السنوات الأخيرة ازدياداً مطرداً بحيث انها اكتسحت امامها كثيراً من المنسوجات الانكليزية القطنية والحريرية وغيرها من البضائع باسعارها الزهيدة التي لا تزاحم لقلة أجور عمالها ومستوى معيشتهم الواطىء وللتقدم الميكانيكي في صناعاتهم والأنتاج على مقياس كبير . ويتضح للقارىء من الجدول التالي منافسة البضائع اليابانية وسرعة انتشارها في الاسواق العراقية : —

السنة	قيمة الواردات بالدنانير	النسبة للمجموع
١٩٣٠ — ٣١	٩٨،٠٠٠	١،٨٣ ٪
١٩٣١ — ٣٢	٢١٠،٠٠٠	٤،٣٦ ٪
١٩٣٢ — ٣٣	٤٢٥،٠٠٠	٦،٨١ ٪
١٩٣٣ — ٣٤	٧٠٦،٠٠٠	١١،٧٢ ٪
١٩٣٤ — ٣٥	١،٢٢٤،٠٠٠	٢٠،٠٤ ٪

ولم تكن لتزيد واردات العراق في سنة ١٩٢٠ عن سبعة آلاف دينار . واعظم مظاهر هذه المنافسة بارز في المنسوجات فلقد بلغت قيمة الاقمشة الحريرية والقطنية والمصنوعة من الحرير الصناعي سنة ١٩٣٥ — ٣٦ المالية ما يقرب من مليون ومائتي الف دينار هذا عدا الاجهزة الكهربائية والصحية والزجاج والاسمنت والدهان

والجوارب والاحذية الخفيفة التي اخذ يزيد استيرادها .

على ان اليابان لا تستورد من العراق شيئاً يذكر فلم تتعد قيمة ما استوردته سنة ١٩٣٣ — ٣٤ المالية ستة الاف وثلاثمئة وسبعة وسبعين ديناراً . وفي سنة ١٩٣٤ — ٣٥ ستة الاف وثمانمئة وواحد وسبعين ديناراً . فيكون الميزان التجاري بجانب اليابان بنسبة ٢/١ ٩٩ ٪ بالمئة .

فمن الطبيعي ان تفكر المحافل التجارية العراقية من حكومية واهلية في أمر معالجة هذه الوضعية الشاذة مع ان هناك كثيراً من البضائع والمنتجات العراقية كالقطن والصوف والجلود والحبوب والتمور وغيرها من المواد المتوفرة التي يمكن تصديرها الى اليابان والاستفادة منها تجارياً وصناعياً عوضاً عن بقائها كاسدة في اسواق العراق دون طالب خارجي . فالتمور العراقية الغنية بموادها الغذائية يتلف منها سنوياً مقدار عظيم في حين ان اليابان لا تشتري منها شيئاً . ثم ان هناك مجالا واسعاً لزيادة الانتاج اذا ما زاد الطلب . وبناء على هذا اضطرت حكومة العراق الى ادخال تعديل في نظام الكمارك الموضوع سنة ١٩٣٣ يخول وزارة المالية الحق في تحديد كمية البضائع الواردة من اي بلاد كانت على حسب ما تقتضيه مصلحة العراق الاقتصادية وعهودها الدولية . وقصدت الحكومة بهذا التشريع ان يكون حافزاً لهذه الدول للدخول مع الحكومة العراقية بالمفاوضات التجارية وتأمين مصالح العراق وازالة الغبن عنه . وفعلا جرت مفاوضات تلتها اتفاقيات تجارية بين العراق وحكومات النمسا وبولندا والمانيا وتركيا وفرنسا وغيرها من الدول الاوروبية الا ان المفاوضات التجارية مع اليابان لم تجد نفعاً فلجأت الحكومة هذا العام الى اصدار النظام الكمركي رقم ٢٢ الذي قيدت فيه البضائع اليابانية التي يمكن ادخالها الى العراق بحيث يصدر محلها من المنتجات العراقية الى اليابان لاستهلاكها المحلي بنسبة ١٥ ٪ على ان لا يدخل ضمن هذا الرقم النفط المصدر اليها وان تكون النسبة لسنة ١٩٣٧ — ٣٨ المالية ٢٥ ٪ على ان تزيد هذه النسبة كلما رات الحكومة العراقية ان ذلك في صالحها .

والحكومة العراقية باتباعها هذا الاتجاه في السياسة الكمركية وتغييرها نظام الباب المفتوح في التجارة قد حذت حذو تركيا وايران من الدول المجاورة وغيرها لمعالجة وضعها التجارى وحماية منتجاتها وايجاد اسواق رائجة وثابتة متناسبة مع ما تستورده من تلك البلاد . وكان امام الحكومة العراقية لمعالجة هذه الوضعية ثلاث وسائل :

اولا : ان تلجأ الى زيادة الضرائب على البضاعة اليابانية قصد تقليل استيرادها ولم يكن هناك ما يمنع ذلك اذ كانت قد خرجت اليابان من عضوية عصبة الامم ومع ذلك فقد بقيت حكومة العراق تعاملها حتى الان معاملة اكثر الدول حظوة ولكن في زيادة الضرائب ضرراً على المواطن العراقي لان البضائع اليابانية الرخيصة وان زادت ضرائبها كثيراً لها من رخص اسعارها التي لاتزاحم ما يمكنها من المكافحة والرواج في الاسواق العراقية . فتكون الضريبة قد وقعت في الغالب على المستهلك العراقي الذي لايمكنه ان يستغني عن شراء هذه البضائع . ولايخفى تاثير ذلك في خفض مستوى المعيشة العراقية كما ان الضريبة الكمركية غير المباشرة لاتتوزع بصورة عادلة .

ثانيا : ان تلجأ الحكومة الى طريقة المفاوضة وهذا ما اتبعته مرتين الواحدة في لندن بواسطة المفوضية العراقية هناك والاخرى في بغداد بواسطة مدير الكمارك العام ولكن هاتين المحاولتين اخفقتا لاصطدامهما بتمنع اليابان الشديد عن قبول تحديد نسب عالية لما يجب ان تستورده من المنتجات العراقية وربما كانوا ينتهزون الفرص لتمديد المفاوضات وتأجيلها الى ابعد مدى يتمكنون فيه ان يتاجروا دون قيد على اساس اكثر الدول حظوة وفعلا استمروا على ذلك اربع سنوات اما الان وقد صدر هذا النظام فلابد ان يجدوا ان في صالحهم الرجوع الى المفاوضة وعقد اتفاقية تجارية على اسس ثابتة لما هو في صالح البلدين اذ ان قوة الامم الشرائية تتوقف على ميزانها التجاري فاذا ما زادت الواردات على الصادرات مدة طويلة فان ذلك سيؤدي حتماً الى اضعاف القوة الشرائية في هذه البلاد ومعنى

ذلك انها تبتدىء بتقليل استهلاكها وشرائها من الدول الاجنبية وبذلك تقل واردات اليابان التي تعد من اكثر الدول المصدرة الى بلادنا. ونود ان تكون المفاوضات القادمة على اسس ثابتة وفي صالح العراق ونقترح لذلك ما يأتي : —

اولا : ان تكون النسبة بين الصادرات والواردات لا تقل عن ٧٥ ٪ على ان تزيد سنوياً بصورة تدريجية حتى تتساوى الواردات مع الصادرات .

ثانياً : ان تتعهد الحكومة اليابانية بأخذ بعثات عراقية على نفقتها في بلاد اليابان لدراسة الصناعات التي يحتاج اليها العراق كصناعة الزجاج والاسمنت والانسجة .

ثالثاً: ضرورة تضافر اليابانيين والعراقيين في تأسيس معامل في العراق اذا ما كان ذلك موافقاً تجارياً وبذلك يشتغل كثير من العمال العراقيين.

والوسيلة الثالثة : هي منع استيراد الاموال الخارجية الزائدة عن نسب التحديد بين الصادرات والواردات وقد لجأت الحكومة الى هذه الطريقة لانها وجدتها اكيدة وثابتة واختارت ان لا تكون النسبة عالية جداً لانها لم تشأ ان تصدم التجارة صدمة قوية لاسيا وقد اصبح للبضائع اليابانية مكانة تجارية بارزة في الاسواق العراقية. وهكذا سيتمكن العراق من تصدير ما يقرب من مئتي الف دينار من بضائعه الى اليابان وثلاثمئة الف دينار في السنة القادمة على ان يزيد هذا المبلغ بصورة مطردة .

ان هذا الاتجاه الجديد الذي اتجهته الحكومة لا بد ان تعمل على توسيعه ، وتهتم بوضع انظمة كهذه مع الدول الاخرى التي يستهلك العراقيون مقادير كبيرة من حاصلاتها دون ان تستورد من حاصلاتنا ما يقابلها . ونرجو ان يكون هذا التوسيع مستنداً على مباحث الدوائر الاختصاصية عندنا في هذه الشؤون على احصائيات قطعية وثابتة للتجارة الاجنبية في قطرنا . ولا نظن ان هناك من يشك في حاجة العراق لتوسيع نطاق السوق الخارجي للتجارة العراقية فان الاعتماد على تصريف بضائعنا في بلاد قليلة العدد هو كثير الخطر .. فاذا ما توقفت التجارة فيها وحصلت ازمة مالية توقفت صادراتنا ومني المنتج العراقي بالخسارة . فلا مناص لنا من ان تواصل الدوائر المسؤولة في الدولة مساعيها لتفتح فى وجه حاصلاتنا العراقية ابواب اسواق جديدة في جميع انحاء العالم وان تطبق مبدأ هذا النظام عليها كما انه يجب ان تتبع الحكومة الخطة الايجابية في تحسين الموارد الزراعية والمنتجات باتباع الاساليب الحديثة في الزراعة والري والتوزيع والتجارة وان تبث الدعاية لهذه المنتجات في البلاد الخارجية لان الميزان التجاري في العراق ليس في صالحه فتزيد فيه الواردات سنوياً على الصادرات زيادة كبيرة بلغت سنة ١٩٣٣ — ٣٤ المالية ثلاثة ملايين ونصف مليون دينار ومعنى هذا تسرب الاموال الى البلدان الاجنبية ووقوع الخسارة على البلاد الذي سيؤدي حتماً الى خفض مستوى المعيشة فيها .

القطر المصري

مشكلة الديون العقارية

ومنكوبي الازمة من مديني البنوك

لما كانت مشكلة الديون العقارية في القطر المصري من اهم المسائل التي تشغل الرأي العام في الوقت الحاضر وهو موعد تحصيل البنوك لاقساطها راينا ان نستطلع راي المسؤولين في وزارة المالية عن مشكلة الديون العقارية والديون المحولة من بعض البنوك الى بنك التسليف العقارى وما تنزل عنه الحكومة من اصل الدين والفوائد وقصدنا ان نقف على مدى التيسير الذي اشار اليه صاحب المعالي مكرم باشا عبيد عند عرض الميزانية في بيانه الذي القاه في مجلس النواب واشار اليه خطاب العرش الاخير فقيل لنا ان الحكومة اذ وعدت بالتنازل عن ارباحها من هذه العملية وتخفيض سعر الفائدة والتنازل عن عشرين في المائة من اصل الدين رأت ان يكون هذا التيسير في الحدود المستطاعة . وقد تحادث معنا بعض المدينين فقال ان التنازل عن خمس الرصيد وفوائد ثلاثة اقساط ونصف بالمئة من الفائدة منحة ،عامة شاملة كل الديون المحولة الى بنك التسليف العقاري. لان وزير المالية قدر المبلغ الناتج من هذه العملية وحدده كامر واقع وقال : على اعتبار انى احد هؤلاء المدينين لا اعرف مقدار القسط المستحق علي اذا اردت دفعه الآن لان بنك التسليف العقاري لم ترد اليه بيانات من وزارة المالية للان ولا تعليمات يتبعها في تحصيل هذه الاقساط وقدوجهنا اسئلة بعض المدينين الى المصدر المسؤول في وزارة المالية فاجاب بان المنحة اشترط فيها ان ينتفع بها المدين وحده . والوزارة لم تقدرها وتحددها كامر واقع بل تركت التطبيق للجهات المختصة التي تنفذ ما يحقق الغرض المقصود من التيسير . وقد جاء في خطاب العرش ما نصه :« ان التنازل عن ارباح الحكومة وتخفيض سعر الفائدة والتنازل عن عشرين في المئة من اصل الدين في الاحوال التي تبرر هذا التنازل. منحة يرجع في تقريرها الى الاحوال التي تبرر منحها » ففي حالة التوزيع كيف يمكن منح هذه المنحة وقد اشترط ان يكون التنازل لمصلحة المدين فعلا ، والمدين وحده ،لا دائن الدرجة الثانية في حالة التوزيع . فالوزارة من هذه الناحية تدرس حالة الدين وتبعد ما لم يكن ملحوظا في افادة المدين وحده ويمكن الآن لكل مدين ان يدفع القسط المستحق عليه كاملا ثم تدرس حالته.واذا رؤى في حالته ماتطبق عليه شروط المنحة فيكون التنازل حسب ما جاء في بيان وزير المالية وما اشار اليه خطاب العرش ويرد له الفرق ولن يضيع شيء .

هذا وولاة الامور يتخذون التدابير السريعة في هذه الايام لمعالجة الحالة مع القائمين بالامر في بنك التسليف العقاري وخصوصاً ما يختص بمعالجة ديون الدرجة الثانية . ولم يبق الا بعض حالات تتطلب سرعة العلاج ولا تتصل بها اعتبارات معقدة كتلك التي تتصل بديون الدرجة الثانية .

السياسة القمحية الجديدة

تبدي وزارة الزراعة عناية بمشكلة القمح تتفق وما لهذا المحصول من مرتبة ممتازة بين الحاصلات المصرية وذلك باتخاذ سياسة ثابتة ترفع من مستواه حرصاً على الثروة الزراعية وتحقيقاً للاغراض التي تنشدها الوزارة .

وقد علمنا ان وزارات المالية والصناعة والزراعة تتكاتف على توطيد اركان تلك السياسة المنتظرة . وقد وقفنا على ارقام وبيانات خاصة باصناف القمح التي تعتمد عليها الوزارة من الانتاج . فوزارة الزراعة تعتمد على صنفين من القمح معروفين باسم هندي ذهبي ٦٢ وبلدى ١١٦ وهي تعد هذين النوعين اجود انواع القمح بالقطر المصري في الوقت الحاضر ويؤخذ مما وقفنا عليه ان الهندي الذهبي يجود في مناطق الوجه القبلي اذ يكون اقل عرضة لمرض الصدأ ولا سيما اذا زرع بطريقة (العفير) وان القمح البلدي ١١٦ يجود في الوجه البحري حيث يكون أقل تعرضاً لهذا المرض على ان يزرع بالطريقة التي تقدم ذكرها .

أما متوسط انتاج الفدان في مديريات الوجه القبلي من الهندي فبين ٧ أرداب و ١٠ وقد انتج في أبي جرج (بني مزار) ١٠ ارداب

وفي ملوي ١٤ اردباوثلث اردب. وغل في المعتمدية في الوجه البحري ٧ ارداب وفي مشتهر ٨ ارداب .

اما متوسط الانتاج من البلدي ١١٦ فيتراوح بين سبعة ارداب وعشرة . وقد انتج في تفتيش ميت خلف ١٠ ارداب وفي (ابي جرج) ٢/١ ٨ وفي ميت الفرماوي ٥/١ ١١ ورغماً عن هذه النتائج واجتماع مندوبي الوزارات الثلاث عدة مرات لم تتقرر للان السياسة التي تتبعها وزارة الزراعة لحل هذه المشكلة ولا تزال اثمان القمح في تدهور ولا يزال الزراع يضجون بالشكوى من هذا التدهور .

يوغوسلافيا تشتري ملحاً مصرياً

تدور الآن المفاوضات بين الحكومة المصرية وحكومة يوغوسلافيا على ان تشتري هذه الاخيرة ٤٠٠٠٠ طن من الملح المصري وقد اهتمت شركات الملح بهذه المسألة وطلبت من الحكومة ان تبذل السعي لنجاح المفاوضة

البازلت المصري والاهتمام باستغلاله

يوجد البازلت المصري في جهات متعددة من القطر اهمها جهة ابي زعبل التي تمتاز عن بقية المحاجر بسهولة مواصلتها وقربها من القاهرة ويستخدم البازلت الآن في اشغال الخرسانة وفي عمل الارصفة والاحجار المربعة كما يمكن استخدامه في جملة صناعات هي موضع البحث في وزارة التجارة والصناعة .

وقد وجهت مصلحة المناجم والمحاجر عنايتها اخيراً الى افتتاح محجر منظم في هذه البقعة حيث اتضح ان صناعة البازلت تعتبر من الصناعات الرابحة في مصر نظراً الى انعدام قيمة خاماتها ولكن يجب التغلب اولا على طرق التشغيل الحالية في هذه المحاجر وهي تتلخص فيما يلي :

(١) لا يلاحظ في قطع الاحجار من المحاجر الطرق الفنية الخاصة بطرح الكتل دائماً الى الخلف حتى يؤمن سقوطها الفجائي.

(٢) استخدام الخبراء الملمين باطوار الصناعة والاستغلال بالطرق الحديثة

٣) تجهيز المحاجر بالآلات الكهربائية الحديثة .

(٤) قلة انواع الآلات اليدوية .

مصنع للسماد في مصر

من المشروعات التي توفر ملايين الجنيهات على القطر المصري مشروع انشاء مصنع للسماد فان مصر تستورد اسمدتها من بلاد متعددة كانكلترا والمانيا وهولاندا وتدفع ثمنا باهظا في شرائها وقد اعدت الحكومة المشروع وسيعرض على مجلس الوزراء لاقراره بعد تحضيره في وزارة المالية واعداده للتنفيذ وبذلك تكون مصر قد خطت خطوة اقتصادية كبيرة بتوفير مبالغ طائلة تدفع ثمنا لهذه الاسمدة.

اخبار فلسطين

اسعار الاثمار الحمضية :

كان الاقبال على مشترى الاثمار الحمضية في بدء الموسم كبيراً جداً بسبب اخبار اسبانيا وسوء موسمها فقد بلغ سعر الصندوق من البرتقال ، على شجره خمسة شلنات وبيعت كمية لا بأس بها منه ، بنحو اربعة شلنات او اقل . وقد بلغ مجموع ما شحن من الاثمار الحمضية لهذا التاريخ اكثر من مليون وثلاثة ارباع المليون من الصناديق او ١،٧٩٨،٦٤١ صندوقاً من البرتقال والكريب فروت والليمون .

اما اسعار الاسواق الخارجية فكانت بين ٦ شلنات و١٣ شلناً للصندوق من البرتقال وكان الاقبال على الكريب فروت ضعيفاً ، فبلغت اسعاره من ٦ ١/٢ الى ١٣ شلناً للصندوق الواحد .

وقف الشحن :

نفذ تجار الاثمار الحمضية قرارهم المتعلق بوقف الشحن مدة عشرة ايام للتخفيف عن الاسواق الخارجية المكتظة بمعروضات البرتقال والكريب فروت . والمأمول ان يكون لهذا القرار الحكيم اثره في تحسين اسعار البرتقال في اسبوع الاعياد الحاضرة .

اضرار الصقيع :

بلغ ما اسقطته عاصفة البرد والصقيع التي هبت مؤخراً على فلسطين من الخسائر نحو نصف مليون صندوق من الأثمار الحمضية المختلفة التي لم تعد صالحة للشحن مما اصابها من الخدش والتلف على ان هذه الكمية ستباع في السوق المحلية للاكل وصنع المربيات والعصير. ومن نتائج هذه الخسارة ان محصول الموسم الحالي سينقص كثيراً عما كان قدر له من قبل .

صادرات البطيخ :

بلغ ماصدر من بطيخ فلسطين وشمامها خلال العام الحالي (١٩٣٦) نحو ٦،٦٤٢ طناً قدرثمنها بنحو ٢٠،١٣٨ جنيها يقابلها في العام الماضي ١١،٣٠٥ اطنان قيمتها ٣٠،٨٣٦ جنيهاً .

الاعلان في اوروبا

اتخذت شركة لندن اكسبرس اكسشانج التي تعهدت بالاعلان عن الاثمار الحمضية الفلسطينية في الاقطار الاوروبية التدابير اللازمة للشروع بالاعلان وبصورة خاصة للاعلان عن الكريب فروت وقد اجريت التدابير في النمسا التي وصلت اليها الارساليات الاولى من الكريب فروت ، لتوزيع المناشير المتعلقة بالكريب فروت .

مسح الاراضى المغروسة بالحمضيات

وأخذ معلومات عنها

اخذت عمليات مسح الاراضي المزروعة بالحمضيات تسير ببطء بسبب ابتداء موسم التصدير وعودة مفتشى الأثمار الى مباشرة واجباتهم الاعتيادية وقد تم تفتيش مستعمرات جديرا وعقرون وخف معلال ومغدئيل وهدار وحمامة والتركان والزيتون وراماتايم ولم يكن بالامكان اعداد قائمة تامة بالمعلومات المجموعة في غير المستعمرة الاخيرة وفي اواخر شهر تشرين الاول مسح ٥١٥٦٧ ١/٤ من الدونمات المحتوية على ٣١٤٤١٩٧ شجرة من اشجار الحمضيات ووضعت قائمة بجميع المعلومات المتعلقة بها.

شرقي الاردن

قروض للزراع

سلمت الحكومة ١٥،٠٠٠ جنيه للمصرف الزراعي ليوزعها على الزراع قروضاً تعينهم على اعمالهم في الموسم المقبل . وكان المصرف المذكور قد وزع من قبل ٢٠،٠٠٠ جنيه للغرض ذاته وبذلك تكون المبالغ الموزعة في هذا العام ٣٥،٠٠٠ جنيه بعضها نقد والبعض الاخر بذار . وقد استبشر الاهلون من توالى الامطار لهذا التاريخ .

ثمن الكهرباء

قررت حكومة الشرق العربي في مجلسها التنفيذي ان يكون سعر الكيلوواوت من الكهرباء ٢٠ ملاًّ مهما بلغت الكمية المستعملة وذلك ابتدآء من اول العام الجديد .

لتسهيل المواصلات

تم الاتفاق بين حكومة الامارة ، والحكومة السعودية على اعفاء التجار من رسوم التأشير على جوازات السفر بين القطرين وذلك تسهيلا للمواصلات. على ان كل تاجر يود ان يستفيد من هذا الاعفاء يجب عليه ان يحمل (تذكرة هوية) تدل على انه من التجار المعروفين .

العالم

البطالة في الولايات المتحدة :

جآء في احدى الصحف الامركية ان الولايات المتحدة تحتاج سنوياً الى انشاء ٤٠٠،٠٠٠ منزل للسكن ، وان ٣،٠٠٠،٠٠٠ مسكن لا تزال تستعمل الوسائل القديمة للانارة وينبغي ان يدخل فيها الطرق الحديثة ، وان اكثر من ١٠،٠٠٠،٠٠٠ بيت لا حمامات فيها ، وان ٥٥ ./. من جميع الماكنات مضى عليها ١٠ سنوات او اكثر دون ان يحدث فيها اصلاح ما ، وان ٥٦ ./. من المساكن محرومة من وسائل التدفئة المركزية Central Heating ! هذا فضلا عن الاعمال والمنشئات التي تتعلق بانتاج الكماليات .

ومع ذلك كله فان الولايات المتحدة ، على ما فيها من ثروات ضخمة ، لا تزال تشكو من بطالة العمال الذين يبلغ عددهم عشرات الملايين !

ومن الاحصاآت العجيبة التي وقفنا عليها ان في الولايات المتحدة اكثر من ١٧ مليون منزل في كل منها جهاز للراديو ، ونحو ١١ مليون بناية مجهزة بالتلفونات .

البترول في ايطاليا :

ورد من فلورنسا انه اكتشف مؤخراً بالقرب من مدينة باستوبا في شمالي ايطاليا نبع غزير لزيت النفط . واهمية هذا الاكتشاف عظيمة لدى الايطاليين لان بلادهم بقيت محرومة من النفط والفحم مدة طويلة جعلت صناعاتهم عالة على المواد التي يستوردونها من البلدان الاخرى كالمانيا وانكلترا ورومانيا وغيرها .

بريد القراء

اقتراحات

جاءنا من حضرة الفاضل صاحب التوقيع ما يأتي :

شغلت الجرائد والهيئات الوطنية ، منذ انتهاء الاضراب ، ببحث قضية فوائد استغلال العرب التجاري والصناعي . وظهرت في هذه المدة اعمال ومشاريع اقتصادية ، تبشر باعظم النتائج ، مما يكاد يوازي فائدة الاضراب او يزيد .

وقد طالعت في الجرائد اخبار الدليل التجاري العتيد . فعن لي ان اطرح على مواطني اقتراحات قد تكون ذات فائدة . نعم ان الدليل التجاري مفيد فائدة عامة . لكن اكثر الذين يستفيدون منه هم التجار واصحاب المشاريع الاقتصادية ومن اليهم . اما افراد العامة ففائدته لهم قليلة لاسباب . منها : ان حجمه سيكون كبيراً وثمنه عاليا ، لاتستطيع العامة اقتناءه ، عدا انهم يجدون صعوبة في الاهتداء الى الفائدة منه . ولذلك اقترح :

(١) ان تؤلف كل غرفة تجارة عربية دليلا لتجارة البلد التي هي فيه مع قضائه . بحيث يشمل اهم المتاجر الوطنية ذات الاختصاص ، مفصلة اسماؤها ابوابا حسب نوع العمل . ولا بأس من ان يذكر في آخر كل دليل اهم المتاجر ذات الشهرة العامة في القضاء وفي فلسطين . واعني بذات الشهرة العامة التي هي مستودعات او منتجة لمختلف البضائع الوطنية او الاجنبية .

(٢) ان تفتح كل غرفة تجارية في بلدها مكتبا للاستعلام تكون غايته الاولى ارشاد السائلين من المستهلكين العرب الى اماكن وجود البضائع المطلوبة . نعم ان سكان البلد الواحد قد لا يحتاجون الى مثل هذا المكتب ، لكن الحاجة اليه كبيرة في المدن الواسعة والتي يقصدها الغرباء بكثرة مثل القدس وحيفا ويافا .

(٣) ان يحمل تجار العرب البلديات على وضع رقم على كل دكان تسهيلا لمهمة مكتب الاستعلام ، اذ يستطيع ان يهدي السائل الى الشارع والمخزن بسهولة .

(٤) ان يطبع مكتب الاستعلام خرائط لاسواق مدينته ، خصوصا في المدن الكبيرة ، وان تكون هذه الخرائط على انواع : نوع يشمل المدينة كلها . ونوع يحوي قسماً خاصاً من المدينة ، ونوع يبين اهم مراكز التجارة العربية في تلك المدينة ، على ان يكون ثمن هذه الخرائط زهيداً جداً .

(٥) ان يقوم كل تجار المدينة بدفع نفقات الدليل المحلي والخرائط وغير ذلك كل بنسبة راسماله .

(٦) ان يجتهد كل تجار العرب متضامنين في انقاذ الاسواق من سيطرة الغرباء . ويجب ان يساعدهم في ذلك مالكو المخازن بالاكتفاء بالاجرة المعتدلة التي يتمكن التجار العرب من دفعها .

(٧) ان توضع على اماكن الاقتصاد العربية لوحات موحدة الزي في كل فلسطين ، وان تكون هذه اللوحات مطبوعة بشكل يلفت النظر ، وموضوعة في مكان بارز .

(٨) ان يتجه تجار وصناع العرب الى تجارة الاختصاص ، سواء الذين يبيعون بالجملة او بالمفرق . ففي ذلك تسهيل كبير للتجارة والصناعة .

(٩) ان يسارع اصحاب كل حرفة او تجارة الى تشكيل نقابة لهم واتخاذ ناد يجتمعون فيه ويتبادلون الاراء لانجاح اعمالهم . فمن الضروري ان تزول المنافسة من بينهم ، وان يتحدوا لمنافسة الاجنبي .

(١٠) ان تؤلف بعد ذلك لجنة اقتصادية عليا تشرف على الامور العامة من اقتصاديات فلسطين . بحيث يكون لها اطلاع واشراف على اهم اعمال النقابات واللجان الاقتصادية المحلية .

(١١) اصدار جريدة تجارية يومية ينحصر عملها في الامور الاقتصادية العامة ، حتى لا تضارب الجرائد الاخرى . ويشترط لنجاحها ان يشترك في راس مالها اكبر عدد ممكن من رجال الاقتصاد العرب في فلسطين ، وان يجعل بدل اشتراكها السنوي نحو نصف ليرة فقط ليتمكن من الاستفادة منها حتى صغار التجار والصناع .

(١٢) اصدار مجلة اسبوعية كبيرة تكون وقفاً على الامور الصناعية والزراعية والفنية . ويشترط لنجاحها ان يشترك في رأس مالها وتحريرها اكبر عدد ممكن من رجال الصناعة والزراعة والفن لان نشر تلك المواضيع في الجرائد العامة يقلل من الاستفادة منها . لان حاجتنا الى الاختصاص اصبحت عظيمة جداً .

(١٣) ان تؤلف في كل مدينة وقرية لجنة دعاية عاملة . غايتها بث فكرة الاستقلال الاقتصادي باستمرار بشرط ان يكون اعضاؤها من التجار انفسهم وممن يتطوع لمساعدتهم من الاحرار

(١٤) ان تشرف غرف التجارة في كل بلدة على تنظيم الاسواق ونصح صاحب العمل الجديد وهدايته الى المكان الافضل لعمله . وذلك منعاً للتنافس بين اصحاب العمل الواحد المجتمعين في سوق واحدة .

(١٥) ان يكون لكل غرفة تجارية هيئة خاصة بالاعلان قوامها افراد اختصاصيون في هذا الفن الجميل . ويشترط لنجاح عملها ان تشرف على كل الاعلانات العربية . واذا اقبل اصحاب كل الصناعات والفنون على مؤازرتها يصبح في مكنتها خفض اجرة الاعلان الى ربع ما يدفعه المعلنون الان .

(١٦) ان يهم اصحاب المصانع والمتاجر الكبيرة منفردين او متحدين ، بارسال وكلاء عنهم يحملون نماذج وقوائم المصنوعات او البضائع يعرضونها على صغار التجار في المدن والقرى ، اسوة بما يفعله وكلاء المصانع والمتاجر الاجنبية الذين نشطوا في المدة الاخيرة نشاطاً هائلا بحيث يخشى ان يعرقلوا كل مشاريعنا الوطنية ويضللوا الرأي العام .

ا . م . ع

الاقتصاديات العربية : لنا كلمة حول هذا الموضوع نرجئها للعدد القادم

THE ARAB ECONOMIC JOURNAL

Published every Wednes'ay by Arab Publications Co. Ltd. at Connaught House, Jerusalem. P. O. B. 268. Phone 295. Treats the commercial, Financial, Industrial & Agricultural affairs of Egypt, Palestine, Transjordan, Syria, Lebanon, Iraq & the Arab Peninsula. Editors: F. S. SABA, B. Com., F C.R.A., F. R. Econ S., A. I. Arb. (Responsible Editor); ADEL JABRE, Economist. Manager: T. FARAH. Advertising Manager: M. Y. HUSSEINI. Subscription Rates per annum: In Palestine and Transjordan L.P. 1; In other countries £ 1—4—0. Advertising Rates supplied on request.

مطبعة بيت المقدس ـ القدس